يعبر عن اتساع كبير في حركة معارضة الحرب هناك

طرا تطور جديد على مسيرة الحرب الشعبية في فيتنام الجنوبية ، يعتبر من اهم التطورات فيها في الاشهر الاخيرة ، فللمرة الاولى وكحصيلة لتفاعل حركة المعارضة للحرب واحداث التسعة اشهر الاخيرة ، تنبثق جبهة شعبية لحماية السلام ، وتربط هذا السلام الذي تدعو اليه ، بمطلبين اساسيين يمثلان المطالب ، بل الشروط الاساسية لجبهة التحرير الوطني في فيتنام الجنوبية . وكان من الطبيعي ان تبلور حركة معارضة الحرب في فيتنام ، الشعور المادي للولايات المتحدة الامريكية ، وان يتجسد هذا الشعور في ممارسات عملية ، مما اضطر القيادة الامريكية في سايغون الى توزيع تعميم على العسكريين والمدنيين من الامريكيين ، في كل انحاء فيتنام الجنوبية ، « يوصي » الامريكيين « بالاختفاء قدر الامكان ، وعدم التجول منفردين .

ان احداث الاشهر الاخيرة ، والتي تحرص المصادر الامريكية ، ووكالات الانباء الغربية ، على عدم اذاعتها وتناقلها ، تعكس معارضة جديدة ونشيطة للحرب ولحكومة نيو وكاوكي ، وكان من جراء هذا التحول الجذري في الراي العام هناك ان المعارضة للحرب التي كانت مركزة بشكل رئيسي في الريف الفيتنامي ، بدات تظهر في المناطق المدينية في البلاد ، لقد كانت سايغون العاصمة ، مثلا ، المركز المفضل ، بل المثالي ، لمراقبة مسيرة الحرب من بعيد ، واصبحت اليوم مركزا لصراع سياسي حاد ومتنامي : العمال والنساء واصحاب المهن ، السياسيين والطلبة والزعماء الدينيين (بما فيهم الكاثوليك الذين كانوا في السابق من اشد المعادين للشيوعية ، ومن اشد المتحمسين للحرب) كلهم اتخذوا موقفا علنيا لصالح « هوا بنه » او « السلام » . وللمرة الاولى ربطوا هذه الدعوة الى السلام بمطالب، هي : اولا ، انسحاب القوات « الاجنبية » (اي الامريكية) من فيتنام الجنوبية . وثانيا ، الاطاحة بالنظام العسكري في سايغون .

وقد ساعدت عدة عوامل على انفجار هذا السخط الشعبي في البلاد : النفقات الباهظة للحرب ، واهمها حصر ربع عدد السكان في مخيمات لاجئين ، التدهور السريع للوضع الاقتصادي ، ومن ابرز معالمه ارتفاع كلفة المعيشة في سايغون بين حزيران ١٩٦٦ وشباط ١٩٧٠ ، ٣٠٠٪ ، وعسكرة المجتمع الفيتنامي ، حيث اصبح اكثر من مليوني رجل تحت السلاح في الجنوب . كذلك برنامج « فيتنمة الحرب » مع انخفاض الوجود العسكري الامريكي في سايغون بسبب عمليات الانسحاب الجريئة للقوات البرية الامريكية – كانت تزداد حدة المعارضة للحكم العسكري القائم في سايغون ، هذه المعارضة ، كالشعور المعادي للامريكيين ، التي كانت طوال هذه السنوات حبيسة الخوف من نتائج الافصاح عنها ، وتحمل نتائج « الاتهام بالشيوعية والعمالة » . وقد لجا النظام الفاشي العميل في سايغون الى تشديد عمليات القمع كالوسيلة الوحيدة له لمواجهة خطر تنامي هذه الموجة على مسيرة الحرب وسلطته . وهناك اليوم ما بين ١٠٠ الف الى ٢٠٠ الف معتقل سياسي (لا احد يعرف الرقم بالضبط) في السجون ، وفي ما يسمى ب « مراكز الاستجواب » وفي « اقفاص المدينة » الشهيرة .

ان المراكز المدينية في فيتنام الجنوبية قد شهدت نشاطا معاديا للحرب في الماضي ، ولكن حتى بعد هجوم « التيت » في عام ١٩٦٨ ، كان الرأي العام المعادي للحرب ما يزال ضعيفا ، متقطعا ومتشتتا ، ولم يكن النظام العسكري يواجه اية صعوبة في اسكاته . ولكن مع بداية عام ١٩٧٠ ، تطور تيار جديد في حركة المعارضة للحرب . وكان هذا التيار الجديد يرتكز في البدء على مطالم محددة ، وفي معظم الاحيان شخصية منسجمة ، من اجل احلال السلام في فيتنام . وكانت الانباء المفتتة التي تظهر في الصحف الامريكية خاصة ، والتي تتناقلها وكالات الانباء الغربية ، تلقي ظلا على الطابع الملح للوضع الحقيقي واهميته ، في المدن الفيتنامية ، الذي يكشف بحد ذاته افلاس السياسة العدوانية الامريكية في فيتنام .

لقد حرك الطلبة الاحداث ، ففي شهر شباط الماضي جددوا مطالبهم « لاستقلالية الجامعة » ، والذي يتضمن المطالبه بوقف عمليات الشرطة وتدخلاتهم في النشاطات الطلابية داخل حرم الجامعة . وتلا ذلك قيام اثنين من كبار المطارنة الكاثوليك في فيتنام الجنوبية ، بنشر برنامج من اجل احلال السلام ، يتضمن ٧ نقاط ، وكان اعلانهما ذاك الذي وجه للوفد الفيتنامي الى محادثات باريس ، اول موقف سياسي علني على قضيتي الحرب والسلم ، من جهة السلطة الكاثوليكية الفيتنامية الرسمية .

وتصاعد الصراع مع غزو كمبوديا ، فغيرت طبيعة المطالب الطلابية ، تحولت المطالب عن النقاط الجامدة الشرعية – الدستورية السابقة، الى ادانة نظام حكم لون نول للمجازر الوحشية التي ينفذها في أشقائهم الفيتناميين في كمبوديا .

واتخذ هذا الموقف شكله العملي في بيان « تحرير » السفارة الكمبودية في سايغون ، على يد الطلبة المتظاهرين . كما اصبحت طبيعة مسيرات الاحتجاج الجماهيرية ، شكلا اكثر تطورا السابق . ولم تكف المحاربون القدامى الفيتناميون بالاشتراك في هذه المسيرات الجماهيرية ، بل مارسوا عملية ضغط على الكونغرس ، لشن حملة ضد الفساد في الادارة ، وتمكنوا من دفع عدد من اعضاء مجلس الشيوخ بالعمل في هذه القضية ، بخطبة صحفية واسعة .

وفي اوائل حزيران دعا البوذيون في سايغون ، « كمشعل للسلام » ، في المدينة ، وتحول نفسها الى « بوذة النار واحرق راس الرئيس نيو في فيتنام . وتكررت هذه البادرة فيما بعد ، في نهوز . وتحولت جنازة احداهن الى مسيرة جماهيرية من اجل السلام ، اشترك فيها الطلبة والعمال والاساتذة الجامعيين ، وعددا من الكهنة الكاثوليك واعضاء من الكونغرس .

وقبل المسيرة الجنائزية كان ١٠٠ الف من عمال سايغون قد وجهوا دعوة الى اضراب عام ، وفي ٢٦ حزيران شارك ٦٠ الف منهم ، الطلبة ، نداء لانهاء الحرب ، وفي نهوز اصدر الطلبة بيانا طالبوا فيه :

١ – بالانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من فيتنام الجنوبية ، والانهاء الفوري لعملية دون نظام حكم فان نيو وكاو كي .

٢ – نترك مساله السلام للفيتناميين ، لتقرير على اساس حق تقرير المصير .

ولم تبق مطالب السلام التي اعلنها الطلبة ، محصورة في النطاق الطلابي . فخلال اشهر الصيف الماضي شكلت منظمات جديدة معادية للحرب ، لتكون نقطة التقاء ومتوجه للقوى الشعبية المتنامية في كل اقسام المجتمع الفيتنامي الجنوبي . وكانت نسمة العفوية فيها تزداد وتنمو ، بتزايد عمليات القمع الحكومية ، وفي نهاية آب عادت شرطة فان نيو لتجدد حملاتها ضد قادة الحركة الطلابية ، مما جدد بدوره العداء الشعبية المندة بوحشية الشرطة وباسلوب القمع الذي يتبعه الحكم الفاشي ، وعندما ابتدا الطلاب المعتقلين باضراب عن الطعام حتى الموت ، تظاهر الطلبة في انحاء البلاد ، وتضامنوا مع رفاقهم في السجن ، بالصوم عن الطعام . وقد استمرت السلطة باعتقال هؤلاء وتعذيبهم ، ولم تطلق سراحهم الا في الخامس من شهر تشرين الماضي ، رغم رفض المحكمة العليا في سايغون محاكمتهم « لكون دلائل الذنب غير واضحة بما فيه الكفاية » .

ولكن اطلاق سراحهم لم يف بغرض الحكومة ، التي سعت من وراء ذلك الى الحد من موجة النقمة والتهدئة ، بل ان موجة الاحتجاج وصلت الى باريس ، حيث في شهر ايلول الماضي كرر النائب نغو كونغ دوك مطالب الطلبة ، ودعا الى شكل حكومة محايدة في الجنوب (دوك هو رئيس تحرير صحيفة « تين سانج » اوسع صحف سايغون انتشارا) . وفي الوقت ذاته كانت المجموعات المعادية للحرب في سايغون ، تتحرك لتوسيع قاعدة التاييد الجماهيري لها . واتفقت في الشهر ذاته ، مؤتمر « للجنة عمل المراة وحقها في الحياة » ، و « الحركة الوطنية لتقرير المصير » و « احتاد معلمي المدارس الثانوية » و « لجنة الطلبة لحقوق الانسان » ، وذلك لوضع خطة تستهدف تشكيل جبهة جماهيرية من اجل السلام . وضم ذلك الاجتماع اكثر من الف مندوب ، من طلبة وعمال ونساء ومثقفين وسياسيين وزعماء دينيين .

وشهد شهر تشرين الثاني الماضي تحركا سريعا . ففي السابع منه اجتمع الناظرون الرئيسيون ونساء ، هذه المجموعات ، مرة اخرى في معبد بوذي في سايغون ليعلنوا العهد بدعمهم لهذه الحركة الجديدة : الجبهة الشعبية للدفاع عن السلام . وقد تمثلت ، الى جانب المجموعات الاربعة التي كانت مسؤولة عن تنظيم اجتماع ١١ تشرين الاول » ، منظمات اخرى « حركة الشبيبة العاملة الكاثوليكية » ، « اتحاد المراة الفيتنامية » ، « اتحاد المراة الجنوبية » ، « اللجنة من اجل اصلاح السجون » ، « الارتباط العالمي الوطنية المقدمة » ، « نقابات عمال المنشاء وخطوط السكك والسكة ، وعمال النفط ، والاسواق ، والبائعين المتجولين ، وعمال الموظفين والمصارف . كذلك « الطلبة الفيتناميين » و « اتحاد الطلبة في سايغون وفان هانه » و « لجنة البوذيين في سايغون من اجل السلام » . واهمية ذلك ان العمل من اجل السلام » . واهمية ذلك ان العمل من اجل السلام » . والجبهة الشعبية التي ابتعث عنه الاجتماع ، هذا العدد الضخم من المنظمات والنقابات والجمعيات ، هو ان السلام الذي تدعون اليه ، ليس « اي » سلام ، والطبع ليس « السلام » الذي تحدثت عنه نيكسون وتسعى من اجله من خلال خطة « فيتنمة » الحرب ، بل « سلام يستحق بحدوده الفيتناميون من أجل الفيتناميين » .

اما موقف « الجبهة الشعبية للدفاع عن السلام » فقد حددته في بيان من عشر نقاط ويدعو الى :

١ – رحيل كل القوات الامريكيه والحليفه من فيتنام الجنوبية كشرط اساسي لانهاء الحرب .

٢ – قيام حكومة تمثله حقيقيه، بحيث تمكن الفيتناميين الجنوبيون من وضع نهايه للحرب بسرع وقت ممكن ، تمشيا مع رغبات الشعب كل .

والسبب في عدم انتشار انباء هذا التطور الهام في فيتنام الجنوبية يعود الى سيار الصمت الذي حاولت القيادة الامريكيه والمحليه في سايغون ، احاطته به . فهناك عدد قليل جدا من الصحفيين في سايغون الذين يخرجون من دائرة الاوساط الحاكمة بحثا عن أنباء تطورات الوضع على مختلف المستويات في البلاد . فمعظم هؤلاء يعتمدون على معلومات « دائرة الاعلام الامريكية الرسمية » فيما يتعلق بالوضع السياسي المحلي ولقد تجنبت الدائرة ذكر اي شيء يتعلق بتشكل هذه الجبهة الجديدة ، وخضع ذكر تشكيلها للرقابة ، في الصحف الصادرة في سايغون .

وتجدر الاشارة الى ان السلطات في سايغون تعدت الى طرد اثنين من الامريكين ، من سايغون لحضورهما اجتماعات يوم « الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠ » كمراقبين غير رسميين .

ان العمليات التي تقوم بها السلطة في سايغون ، في نطاق شن « الضربات الوقائية » ضد التحرك الجماهيري المعارض للحرب ، تؤكد الكثيرات بان انبثاق « الجبهة الشعبية للدفاع عن السلام » ، يشكل نقطه تحول هامه في الوضع السياسي في فيتنام الجنوبية ، لصالح النضال المسلح الذي تقوده جبهه التحرير الوطني لفيتنام الجنوبية ، ضد العدوان الامبريالي الامركي والسلطة الرجعية العميلة في سايغون .

ان من مؤسسي هذه الجبهة ، من عارضوا عمليا في السابق ، وصول القوات الامريكيه القاتلة ، الى الجنوب في عام ١٩٦٥ . وكانوا الى وقت قصير ، يقضون احكاما بالسجن صدرت ضدهم بسبب تلك المعارضة . وهذه القيادة مع ما تمثله عضوية « الجبهة الشعبيه للدفاع عن السلام » ، يجعل من تشكل هذه الجبهه ، لاعطاء الحد الاقصى من الفعالية في حركه معارضة الحرب واحلال « السلام الذي يحدده الفيتناميون من اجل الفيتناميين » ، يجعل من تشكيلها اهم تطور سياسي كامن ، منذ هجوم « التيت » في عام ١٩٦٨ . فقد أعلن تشكل هذه الجبهه بعضويتها الواسعه ، بان « فتره الانتظار » ، فتره عدم الالتزام والفرح الى طيت مدن فيتنام الجنوبية لسنوات طويله ، على وشك الانتهاء .

رسالة سرية من المنظمة الصهيونية الاميركية الى المنظمات الصهيونية في فرنسا

نشرت مجلة « نوفيلاب كريتيان » الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٧٠ مقتطفات من وثيقة سرية حصلت عليها المجلة المذكورة ، وهذه الوثيقة هي نص رسالة موجهة من المنظمة الصهيونية الامريكية الى قادة المنظمة الصهيونية الفرنسية بتاريخ ٢ تموز ١٩٧٠ . وقد وقع هذه الرسالة جاك توركونير رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ، وفيما يلي نص هذه الرسالة :

« لقد اجتزنا مرحلة مهمة في بداية هذه السنة عندما انشانا في واشنطن مكتبا يقوم بتنسيق نشاط المنظمة الصهيونية الامريكية مع نشاط المنظمات الصهيونية الاخرى في سائر انحاء العالم .

وقد احرزت « حملتنا الشتائية » في الولايات المتحدة والمصادقة على الترويج للهجرة الى اسرائيل ، نجاحا كبيرا . ان المهمة الاساسية للمنظمة الصهيونية الامركية هي تنظيم المساعدات لدولة اسرائيل . لذلك ، تقيم المنظمة علاقات مع شخصيات بارزة تساعدها على اقامة علاقات مستمرة مع القادة الامريكيين من سياسيين ودبلوماسيين وعسكريين وخبراء ماليين .

لقد استطعنا بواسطة « افيش سلمان » ان نقيم علاقات مع وزارة الخارجية ، وتعمل لجنتنا العسكرية بالتنسق مع البنتاغون على اختيار العناصر العسكرية الصالحة للارسال الى اسرائيل ، وفي هذا الصدد لعبت منظمتنا دورا اساسيا في استصدار القرار الذي اتخذته الحكومة الامركية بالسماح للمواطنين الامريكيين بالخدمة في الجيش الاسرائيلي مع الاحتفاظ بجنسيتهم الامركية وسائر حقوقهم .

وقد وافقت الحكومة الامركية على اعطاء لجنتنا العسكرية قائمة باسماء كل الامريكيين الذين خدموا في القوات المسلحة ، لكي يستطيع ضباطنا ان يختاروا من بينهم عددا من الشبان اليهود الصالحين للخدمة في الجيش الاسرائيلي وقد بلغ عدد هؤلاء حتى الان اكثر من ٢٥٠٠٠ . وقد اتبع مثلهم عدد من الطيارين الشبان في انكلترا والمانيا . ان نجاحا كهذا يشجعنا على القيام بنفس عملية التجنيد ، في فرنسا وفي اقطار اخرى . نحن بحاجة اولا الى طيارين ولكننا نحتاج ايضا الى خبراء عسكريين يقاتلون الى جانبنا سواء عن عقيدة واقتناع او – فلنقل الاشياء باسمائها – كمجرد مرتزقة يتقاضون رواتب مغرية ..

ان اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية الامركية قد درست النشاطات التي تقوم بها المنظمة الصهيونية الفرنسية في مجال العلاقات العامة . وقد توصلنا الى ان الجهود التي بذلتها المنظمة الفرنسية لم تعط الا ثمارا قليلة وغير كافية .

في الماضي ، كان عدد كبير من اليهود الفرنسيين يفتخرون بالانتصارات التي تحرزها اسرائيل . أما اليوم فهناك عدد منهم بدا برتابه شعور بالخجل لان بعض الاطراف تعتبر اسرائيل « دولة امبريالية » . وهناك مثلا عدد من الشباب اليهود الفرنسيين عدل عن تكملة الدراسة الجامعية في اسرائيل بعد ان كان متحمسا للمشروع . ويقول لنا بعض الاصدقاء ان حوالى ٨٠٪ من الشبيبة اليهودية الفرنسية يعارض سياسة اسرائيل . وبدا ينمو شعور مضاد لاسرائيل في بعض المنظمات اليهودية ..

في فرنسا ارغم العرب الدعاية الاسرائيلية على ان تنتقل الى مواقع دفاعية ولم تستطع هذه الدعاية ان تقنع الراي العام بخبث وغدر العرب وبالطابع الاجرامي لاعمالهم . ووصل الامر الى ان بعض وسائل الاعلام في فرنسا بدات تساند الارهابيين العرب وتخلق تيار تعاطف معهم .

في ضوء هذه الوقائع قررت المنظمة الصهيونية الامركية ان تقدم مساعدات لليهود فرنسا . ونحن نرغب في ان تستفيد المنظمات الفرنسية الصهيونية من الخبرة الطويلة التي اكتسبتها منظماتنا .

وعلاوة عن المساعدات المالية التي لا غنى عنها والتي لن تتردد في تقديمها ، نود ان نرسل الى فرنسا عددا من المنظمين ، ومن خبراء العلاقات العامة .

ونقترح صياغة برنامج مشترك للعمل الصهيوني الفرنسي – الامركي وسوف نرسل نسخة عن اقتراحاتنا بالنسبة لهذا البرنامج الى قادة المنظمات الصهيونية الفرنسية . وبالطبع ، فان كل هذا يجب ان يتم باكثر قدر ممكن من التكتم ، واذا اقر البرنامج فسوف نقترح بعض الوسائل العملية لتطبيقه وجدولا زمنيا مفصلا وايضا لائحة باسماء الاشخاص والمنظمات التي نقترح مهاجمتها او كسبها .

لقد ابدى بعض المسؤولين الامريكين موافقتهم على اهداف برنامج العمل ، لكنهم ابدوا ايضا تحفظات جدية على عدة نقاط من البرنامج ، مثلا : فيما يتعلق بمهاجمة بعض الشخصيات ، نحن نتفهم تخوفاتهم ، اذ انهم لا يريدون ان يساء الى العلاقات الفرنسية – الامريكية ، ولا يريدون أيضا ان يتفسر الدبلوماسيون الاسرائيليون باي شكل من الاشكال . ولم يستطع هؤلاء المسؤولون الامريكيون اخفاء ارتياحهم من قيام منظمات ليست لها علاقات ظاهرية باي بلد، بنشاطات حرة تتفق مع اهدافهم . لقد سمح البيان الممتاز والنفوذ وحسن التصرف للمنظمات الصهيونية ان تستمر بنشاطها وسط اصعب الظروف ، مما يشكل اليوم ضمانا ضد كل التعقيدات المرتقبة ..

واخيرا نحن نرغب ان نرى كل يهود فرنسا يعملون من اجل قضيتنا العادلة وهم واعون تمام الوعي جدية الاوضاع الراهنة » .

الولايات المتحدة تسهم في بناء ادوات القمع البوليسية في العالم الثالث

HEADQUARTERS
DEPARTMENT OF THE ARMY
OFFICE OF THE PROVOST MARSHAL GENERAL
WASHINGTON, D.C. 20310

POP-P 15 June 1967

SUBJECT: A Model Police Force for Developing Nations

TO: SEE DISTRIBUTION

1. The purpose of the attached study is to design an effective model for police forces of developing nations which includes a basic organizations, training requirements, effective but realistic supporting equipment, and operational methods of employment for the entire sphere of internal security operations.

2. We assume that the greatest threat to world stability will be the small, localized instability of nations whose impact on world stability is disproportionate to their actual importance in the world hierarchy. Current threat analyses postulate that hostile forces and organizations will increase their efforts to subvert nations through the medium of internal revolution. If this is the case, the US Army, specifically the Military Police, must be prepared to assume a greater role in the creation, restoration, and maintenance of indigenous forces of law and order.

3. Since "A Model Police Force for Developing Nations" gives a comprehensive picture of the force structure and operational concepts, emphasis is made on certain aspects which are important to US national objectives and should be born in mind by our advisors assisting in forming or reorganizing indigenous police forces in friendly developing nations.

4. These aspects are as follows:

a) Design criteria. The force design must include an internal intelligence capability to detect incipient insurrency and a capability to cope with small scale banditry or guerrilla activity in addition to the capability to perform the normal police functions inherent to the environment. The primary purpose of the intelligence element is to gather, evaluate, and disseminate information to the Director of Police and others who should be informed on a need to

عندما نفذ ثوار الاورغواي ، « التوماماروس » حكم الاعدام بـ « دان ميتروبوني » المستشار العسكري الامركي الخاص ، المكلف بتدريب وتنظيم قوات شرطة الاورغواي على طرق مكافحة حرب العصابات ، وجهت العملية الانظار الى الدور الذي يلعبه في بلدان العالم الثالث، المستشارون العسكريون ، في جيوش وقوات شرطة هذه البلدان ، اما لجهة قمع بوادر حركات عصيان مسلح او لمكافحة حرب عصابات ثورية جارية فيها .

وقد حصلت « الهدف » على نسخه من مذكرة خاصة ارفقت بدراسة خاصة حول « قوات شرطة نموذجية للبلدان النامية » ، كانت قد اعدتها دائرة خاصة في الجيش الامركي بتاريخ ٦ حزيران ١٩٦٧ ، لتوزع على الدوائر المختصة التابعة لدائرة شرطة الدفاع الداخلي ما وراء البحار ، وتحمل توقيع كارل ترنر ، ماجور جنرال . وتنشر « الهدف » نص المذكرة التي تكشف الخطوط العريضة التي يتبعها المستشارون العسكريون الامريكيون العاملون لدى « حكومات صديقة » للولايات المتحدة الامركية ، في تنظيم وتدريب قوات الشرطة المحلية لمنع قيام او قمع أية حركة تمرد او عصيان ، تهدد وجود تلك الحكومات الصديقة ، وتهدد بالتالي المصالح الامبريالية فيها .

وفيما يلي ترجمة لنص المذكرة التي تعطي فكرة عامه وهامة ، عن الدراسة المذكورة :

« ١ – ان الغاية من الدراسة هي تصميم نموذج فعال لقوى الشرطة في الدول النامية ، والذي يتضمن منظمات اساسية : متطلبات تدريب ، معدات مساندة فعالة ولكن واقعية ، وطرق تطبيق جاهزة للعمل في شتى مجالات عمليات الامن الداخلي .

٢ – نحن نفترض بان اكبر خطر يهدد الاستقرار في العالم سيكون عدم الاستقرار او الاضطرابات المحلية لدول صغيرة اثرها على استقرار العالم لا يتكافا مع اهميتها الفعلية في النظام العالمي . ان التحليلات الحالية للخطر تسلم بان القوى والمنظمات المعادية ستزيد جهودها لتهديم الدول بواسطة الثورة الداخلية ، واذا كان هذا هو الحال ، فعلى الجيش الامركي ، وبشكل خاص الشرطة العسكرية ، ان تكون مستعدا للعب دور اكبر في خلق واعادة وصيانة قوى القانون والنظام المحلية .

٣ – بما ان « نموذج قوى الشرطة للدول النامية » يعطي صورة شاملة لبنيه القوة هذه وللمفاهيم ذات العلاقة بالعمليات الحربية ، فان هناك تركز على بعض النواحي ذات الاهمية للاهداف القومية الامركية ، ويجب ان لا نغيب عن بال مستشارينا العاملين في تشكيل او اعادة تنظيم قوات الشرطة المحلية في الدول النامية الصديقة .

٤ – هذه النواحي هي كما يلي :

أ – مقاييس التصميم : ان تصميم القوة يجب ان يتضمن قدرة استخبارية داخلية للكشف عن حركه العصيان وهي في بدايتها ، وقدرة على معالجة نشاط العصابات او عمليات لصوصية على نطاق ضيق ، بالاضافة الى القدرة على ممارسة مهمات الشرطة العادية ، فيما يتعلق بالمشاكل المستوطنة في البلد . والغاية الاولى للعنصر الاستخباري هو جمع المعلومات ، تقييمها وفرزها لمدير الشرطة وغيره من الذين يجب ان يطلعوا عليها بالضرورة . والهدف الاكبر بالتالي، هو جمع المعلومات وترجمتها الى عمليات فعالة ، عبر تحليلها وتقييمها وتنسيقها وفرزها ، وعلى العنصر الاستخباري ، بالاستناد الى تحليل المعلومات ، ان يعرف التيارات ، وتعرف على القادة الذين هم على طريق ان يبرزوا ، وان يصفجو او امكانية الجريمة او العصيان والتمرد وفي بعض الجرائم المحددة ، يجب على العنصر الاستخباري ان يكشف الدوافع والمحرضين اذا كان محتمل وجودهم . وللقيام بهذه الاعمال في البيئة المستقرة ، على العنصر الاستخباري ان يتوصل الى المؤشرات التي تكون الاساس لتشخيص تيارات ممكنة . والاهداف المحددة هي كما يلي :

١ – اثبات وجود الجريمة المنظمة (وفي البيئة المضطربة ، اثبات وجود معارضة غير شرعية للحكومة الشرعية) قوتها ، بنيتها ، ومصدر مدخولها الاساسي .

٢ – التعرف على « قادة المجرمين الحاليين » والذين في طريقهم الى البروز والمساعدين لهم ، اعداد وحفظ ملفات عنهم ، ثم اجراء تحقيقات متكاملة بعد ذلك .

٣ – تعريف نوع الحركة (دينية ، اكاديمية ، عسكرية ، سياسية) ، قيادتها (دينية ، سياسية ، اكاديمية ، عسكرية ، شيوعية) ، اسلوب المقاومة (الاضراب ، التظاهر ، الاعتصام او التباطؤ في العمل لتحقيق المطالب العمالية) .

٤ – التعاون مع ومعرفة ، نشاطات اجهزة وادوات فرض القانون .

٥ – التعاون مع ومعرفة ، نشاطات القوات العسكرية المشتركة في واجبات او مهمات ذات علاقة بالموضوع .

٦ – فرز المعلومات بطريقة فعالة .

ب – العلاقة بين الشرطة والعسكر : في احيان كثيرة ينتج تنافس مضر بين الشرطة والعسكر . ان كلا المنظمتين لهما دورا هاما ، وعلى كل جهة ان تخضع المصالح الشخصية ، حتى يكون بالامكان الحاق الهزيمة بحركة العصيان بنجاح . ان للشرطة مهمة متواصلة خلال كل مراحل حركة العصيان . ولكن تكون لهم الاسبقية في بعض المراحل ، تماما كما عليهم ان يعطوا للجيش الاسبقية في مراحل اخرى ، والمشكلة الرئيسية هنا هي في تعريف النقاط الدقيقة حيث يجب فيها نقل المسؤولية .

ج – فرقة الدوريات : ان هذه الفرقة هي العنصر الاساسي في قوات الشرطة النموذجية . انها تحفظ بنواة القوة البشرية وتوفر الدوريات المدينية والريفية . وفي الوقت الذي تكون فيه عدة مهمات متطابقة في اي بيئة ، فان المطلب الاضافي للحماية ضد هجمات المخربين وهجمات مجموعات « اضرب واهرب » الصغيرة ، تقع بشكل رئيسي ، على عاتق فرقة الدوريات . ويجب تدريب رجال الدوريات على ادوار قتالية اكثر تقليدية ، وتسليحهم باسلحة تمكنهم من قمع او صد هجمات وحدات عصابات صغيرة . كذلك فان التدريب العام للشرطة يميل الى توجيه رجال الشرطة الى عمليات على اساس افراد . يجب ايضا تدريبهم على العمل كوحدات بالاضافة الى التدريب التقليدي . اما البديل لهذا فهو تنظيم وحدات شرطة مقاتلة خاصة . وهذا البديل مرفوض الا في حالات خاصة ، لانه يخرق ما هو مسؤوليات عسكرية محضة ، ويتطلب حجم كبير من القوة البشرية . وهذا البديل يمكن ان يناسب مناطق حيث تلعب قوات الشرطة تقليديا، الدور المزدوج ، كقوات دفاعية داخلية وخارجية مثلا : الحرس القومي في عدة دول امركية لاتينية .

٥ – ان الشرطة في عدة دول نامية مدربة تدريبا ضعيفا ، وغير مزودة بالاسلحة المناسبة ، كما ان بنيانها التنظيمه ، غير فعاله ، تعاني من الفساد الاداري ولا تحتفظ بالملفات . بشكل عام ، ان عدة قوات شرطة غير معدة الاعداد الصحيح للمهمة التي تتطلب توفير الظرف او الوضع اللازم لقيام او بقاء الحكومه التي يدعموها . ولان الشرطة غير قادرة على القيام بمهمتها في اكثر الاوقات خطورة ، تتفوق القوات المتمردة عليها عدديا في اكثر الاحيان . مثلا ، في الايام الاولى من حركة العصيان في الدومينيكان وقع من حوالى ثلث قوات الشرطة في ايدي الثوار . وفي بلدان اخرى اكتسبت الشرطة حقد السكان بحيث انهم حتى ولو بقوا احياء ، لا يتوقعون الحصول على اي دعم منهم في معركتهم لاحتواء حركة العصيان . وبالتالي في الوقت الذي تفشل فيه جهود الشرطة ويستمر الوضع بالتدهور ، يجب تدخل قوات عسكرية كبيرة لاعادة الاستقرار الى البلد . عندما يصدر امرا الى قوة عسكرية امركية للدخول الى بلد تعزقه الاضطرابات ، قد يجد القائد الامركي ان قوات الشرطة فيها قد انخفض عددها ، او انها غير قادرة على العمل . واذا كان كذلك ، يجب ان يتخذ الخطوات اللازمة لاقامة قوات شرطة جديدة ، او اعادة تركيز سلطة القوات الموجودة. وهذه مهمةمعقدة جدا وتتطلب تخصصا عاليا . قد تتطلب تجنيد وتنظيم وتسليح وتدريب الشرطة . واذا كان قد قتل القسم الاكبر من هذه القوات فعلى القوات العسكرية الامركية ان تعمل في المحافظة على القانون والنظام خلال الفترة التي تجري فيها عملية اعادة خلق قوات شرطة جديدة .

٦ – ان الدراسة المرفقة « قوات شرطة نموذجية للدول النامية » هي محاولة اعطاء شكل معين واضفاء صفة رسمية ، لما كان في الماضي « طريقة على اساس التخمين » في تقديم الاستشارات والتوصيات للشرطة في الدول النامية .

ان هذه الدراسة تقدم منهجا لم يكن متوفرا للمستشار العسكري في السابق .

٧ – هذه الدراسة تمثل بداية مسعى لجعل الترتيب التنظيمي اقرب ما يكون الى الفعالية ، على اساس افضل المعلومات المتوفرة . وبالتالي فانها خاضعة للتعديل والتحسين ..